



غرفة صناعة الأردن
Jordan Chamber of Industry

تقرير

"قراءة في مستويات التشغيل ومعدلات البطالة في الأردن خلال 2022"

نيسان، 2023

دائرة الدراسات والاستراتيجيات

سجل الاقتصاد الأردني **معدلاً للبطالة** بما نسبته 22.8%، مسجلاً انخفاضاً ملحوظاً مقارنةً مع العام 2021 بحوالي 1.3 نقطة مئوية. بلغت بين الذكور 20.6%، بينما للإناث 31.4%. وقد كانت العاصمة عمان الأعلى تسجيلاً لمعدلات البطالة 37%.

بلغت نسبة المشاركة الاقتصادية لإجمالي القوى العاملة في الأردن حوالي 38.5% مسجلة بذلك تراجعاً طفيفاً عما كانت عليه خلال العام 2021 بحوالي 0.2 نقطة مئوية. الذكور الأعلى مشاركة اقتصادية 60.7% بينما للإناث 13.8%.

إذا ما قورنت معدلات المشاركة الاقتصادية في الأردن مع الدول الأخرى، نجد أنه يقل عن المتوسط العالمي 59.8%، والمتوسط العربي 50.4%، وتأتي في المرتبة الثامنة عشر عربياً.

سجلت نسبة المشتغلون داخل الاقتصاد الأردني حوالي 31.5% من إجمالي القوة العاملة، مسجلةً ارتفاعاً بحوالي 0.6 نقطة مئوية مقارنةً مع العام 2021.

وإذا ما قورنت نسبة التشغيل في الأردن مع الدول الأخرى، نجد أن نسبة التشغيل في الأردن تقل عن المتوسط العالمي 56% وعن المتوسط العربي أيضاً 41%.

تركزت النسبة الأكبر من المشتغلين في القطاع الخاص بنسبة تجاوزت 60.9%.

جاء القطاع الصناعي كثاني أبرز القطاعات تشغيلاً للعمال، بنسبة تجاوزت 23.4% من إجمالي التشغيل في القطاع الخاص.

يأتي القطاع الصناعي في مقدمة مختلف القطاعات الاقتصادية الأكثر تشغيلاً للعمال في المملكة، والمساهم الأكبر في خلق فرص العمل والتقليل من معدلات البطالة.

يقع العبء الأكبر للتشغيل على القطاع الخاص، وعلى رأسه القطاع الصناعي بإعتباره المشغل الأكبر للعمال في القطاع الخاص بنسبة تجاوزت 29.5% من إجمالي العمال في القطاع الخاص، لذا لا بد من تقديم كافة أشكال الدعم للقطاع بما يكفل تشغيل المزيد من العمالة الأردنية والتقليل من معدلات البطالة خلال الأعوام القادمة.

تعتبر البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهت مختلف الاقتصاديات في العالم، سواء كانت متقدمة أو نامية، رغم اختلاف مضمونها في كل من هذه الاقتصاديات، فقد أصبحت تمثل أحد التحديات الأساسية للنظام العالمي الجديد في ظل العولمة، إذ احتل البحث في أسبابها وسبل مواجهتها مكانة هامة ومتميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارسه واتجاهاته.

فقد أثبتت العديد من الدراسات أن هدف التشغيل الكامل يعد أكبر الأهداف على الإطلاق، وأحد المعايير التي يُبنى عليها مدى تقدم البلدان، فمثل هذا الهدف له مبرره التشريعي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث لا ينبغي أن يكون النمو الاقتصادي الهدف الوحيد للدول، بل يقع على عاتقها تحقيق مستويات أعلى للتشغيل بما يحقق معدلات أقل من البطالة، وأن تسعى بكافة السبل لتحقيق الاستفادة القصوى من قواها العاملة، ومن جهودها ومهاراتها مع كافة الموارد المستخدمة في عمليات إنتاج السلع والخدمات، إذ تساهم تلك القوى في خلق قيمة مضافة، والتي هي أحد أهم روافد عائد رأس المال وتطوير أدوات وتكنولوجيا الإنتاج، ومن ثم تحقيق الأرباح، وتراكم الثروات والاستثمارات.

محلياً كانت وما زالت البطالة هاجزاً يواجه الاقتصاد الأردني، حيث أن معدلات البطالة تتزايد يوماً بعد يوم وتتركز بين الشباب الأردني، ولعل جائحة كورونا جاءت لتفاقم من هذه المعضلة فخلال العامين (2021-2022) واجهنا معدلات بطالة غير مسبوقه منذ العقد الماضي، أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني وجعلتنا نقف أمام حقيقة التشوهات والاختلالات في جانبي العرض والطلب في سوق العمل حيث لا تتوافق برامج التعليم المختلفة سواء التعليم والتدريب المهني والتقني أو التعليم الجامعي المتقدم مع متطلبات وحاجيات القطاع الخاص من العمالة؛ الذي يعد المشغل الأكبر داخل الاقتصاد الأردني. إلى جانب الأزمات الاقتصادية العالمية التي ألقى بتداعياتها على الاقتصاد الوطني؛ كالأزمة الروسية الأوكرانية مؤخراً، إضافةً إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني، التغيرات والتطورات التقنية المتلاحقة التي تسببت في استبدال العمالة بالآلات والتكنولوجيا.

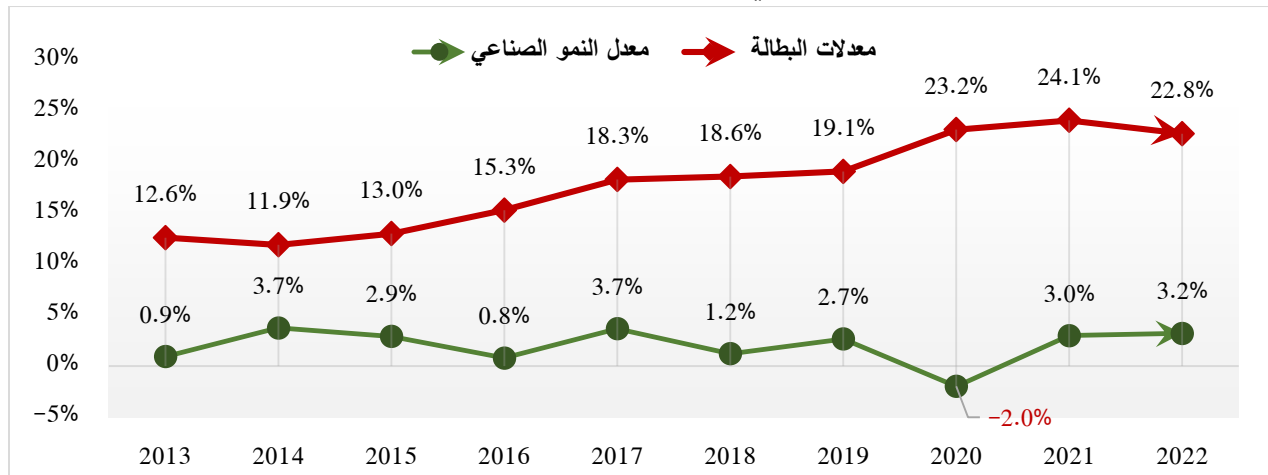
يشير مصطلح البطالة إلى عدد السكان المتعطلين والتي تزيد أعمارهم عن 15 سنة نسبةً إلى إجمالي قوة العمل (المشتغلون والمتعطلون)، وقد سجل الاقتصاد الأردني **معدلاً للبطالة** بين الأردنيين - خلال العام 2022 بما نسبته **22.8%**، ليحقق بذلك انخفاضاً ملحوظاً مقارنةً مع العام 2021 بحوالي 1.3 نقطة مئوية.

حيث كانت قد سجلت معدلات البطالة خلال العام 2021 أعلى معدلات لها منذ العقد الماضي فقد وصلت إلى ما يقارب **24.1%**، تبعاً لما خلفته جائحة كورونا من تداعيات على مختلف الأنشطة الاقتصادية، وما سببته من تعطل وتوقف لعمل عدد من الأنشطة الاقتصادية.

إن تراجع معدلات البطالة خلال العام 2022، جاءت ليؤكد بدء تعافي الاقتصاد الوطني من تداعيات جائحة كورونا وبدء تحقيقه لنتائج إيجابية يمكن ملاحظتها جلياً؛ من حيث النمو الاقتصادي وعودة الأنشطة الاقتصادية إلى العمل بكافة طاقتها الإنتاجية إلى جانب دخول العديد من الاستثمارات إلى الاقتصاد الوطني التي تسببت في خلق المزيد من فرص العمل.

وإذا ما تم دراسة العلاقة بين **النمو الصناعي ومعدلات البطالة**، نجد أن إرتفاع معدلات النمو الصناعي تتسبب حتماً في تراجع معدلات البطالة -إذا ما تم إستثناء فترة جائحة كورونا (2020-2021)- حيث تسببت الجائحة في إلحاق الضرر بالعديد من الأنشطة الاقتصادية وبالتالي ارتفعت معدلات البطالة بشكلٍ ملحوظ لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ عقدٍ من الزمن خلال تلك الأعوام.

معدلات النمو الصناعي والبطالة خلال الفترة (2012-2022)



قاعدة بيانات الإحصاءات العامة، العمالة والبطالة 2022، والتقديرات الربعية للنتائج المحلي الإجمالي 2022

وهناك العديد من الدراسات التي تم إعدادها مسبقاً التي تشير وتؤكد على أن القطاع الصناعي يأتي في مقدمة مختلف القطاعات الاقتصادية الأكثر تشغيلاً للعمالة في المملكة، والمساهم الأكبر في خلق فرص العمل والتقليل من معدلات البطالة، وما يدل على ذلك العديد من المؤشرات؛

✓ كل منشأة صناعية جديدة قادرة بالمتوسط على استحداث 16 فرصة عمل، في حين في القطاعات الأخرى تقارب 3 فرص عمل لكل منشأة جديدة.

✓ يستحوذ القطاع الصناعي على ما يقارب 40% من إجمالي فرص العمل المستحدثة سنوياً داخل القطاع الخاص.

✓ يستحوذ القطاع الصناعي على الحصة الأكبر من إجمالي العاملين في القطاع الخاص بنسبة قاربت 29.5% من إجمالي العمالة في القطاع الخاص.

✓ تشكل العمالة الأردنية الغالبية العظمى من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي بما نسبته 80% من إجمالي العاملين في القطاع.

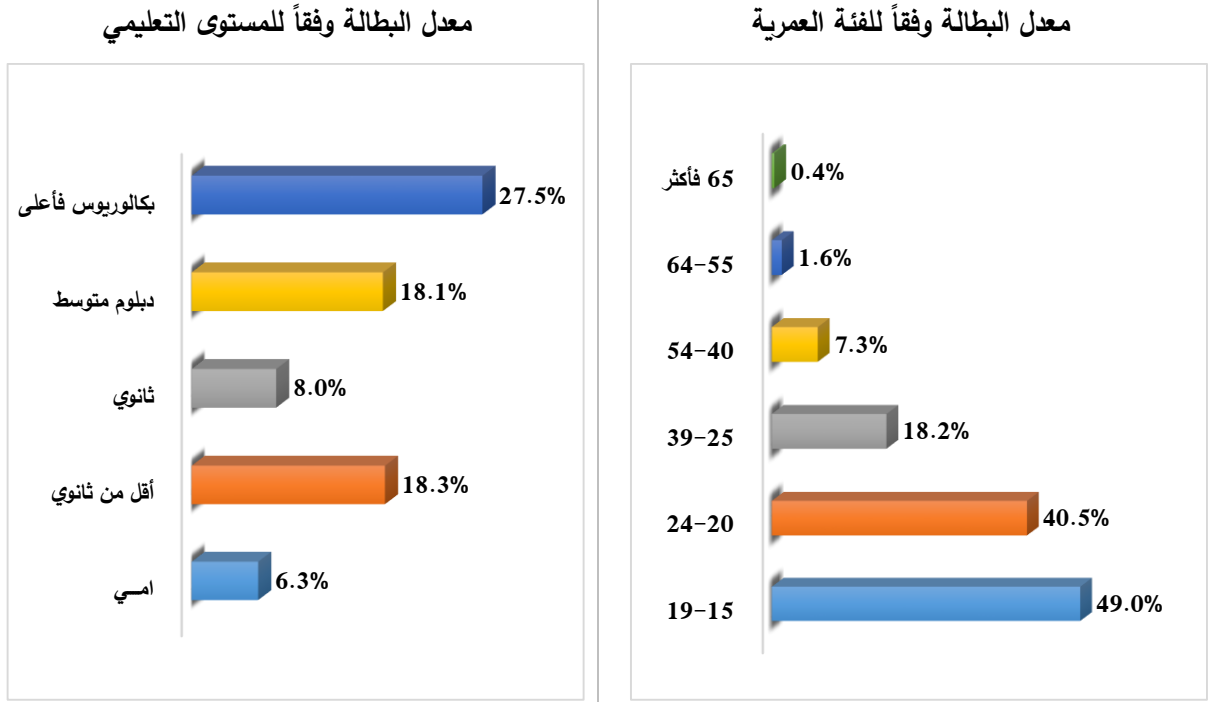
✓ أن زيادة الصادرات الوطنية بمقدار مليار دينار قادر على خلق فرص عمل جديدة بمقدار 34 ألف فرصة عمل، والقطاع الصناعي يستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي الصادرات الوطنية 95%، وقد سجلت قفزات كبيرة خلال الأعوام القليلة الماضية.

- تحليل معدلات البطالة خلال العام 2022؛

وفقاً للجنس؛ كن الإناث الأعلى مواجهةً للبطالة حيث تجاوزت معدلات البطالة لهن حاجز الـ 31.4%، بينما سجلت معدلات البطالة للذكور ما نسبته 20.6%، كما كان الأكثر مواجهةً للبطالة هم خريجي البكالوريوس فأعلى بنسبةً تجاوزت 27.5%.

ووفقاً للفئات العمرية؛ كان الأشخاص ضمن الفئة العمرية (15-19) الأكثر مواجهةً للبطالة بما نسبته 49% تليها الفئة العمرية (20-24) بما نسبته 40.5%، وهذا يعني تركيز البطالة ضمن فئة الشباب، والذين يشكلون ما يقارب خمس السكان داخل المملكة.

ولعل هذا يستعدي التدخل المباشر من قبل الحكومة لتخفيف معدلات البطالة، أن ما يزيد عن ثلث السكان في المملكة تقل أعمارهم عن 14 عام وهذا يعني أنه إذا لم يتم اتخاذ كافة السياسات والبرامج الكفيلة بتخفيف معدلات البطالة، فإن هذه المعضلة ستتفاقم خلال الأعوام القادمة مع بدأ دخول نسبة كبيرة من الشباب إلى سوق العمل.

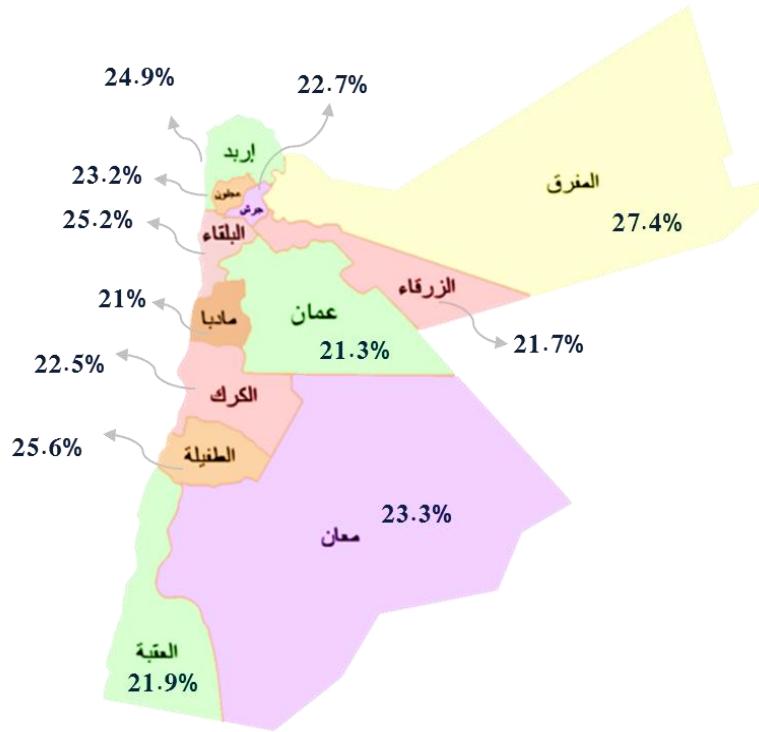


قاعدة بيانات الإحصاءات العامة، العمالة والبطالة 2022

ووفقاً لمحافظات المملكة؛ كانت **محافظة المفرق الأعلى** تسجلاً لمعدلات البطالة مقارنةً بباقي محافظات المملكة، حيث تجاوز معدل البطالة فيها حاجز **27.4%**، وقد يعزى ذلك إلى قلة النشاط الاقتصادي في تلك المنطقة، حيث هناك ندرة في مشاريع القطاع الخاص فيها، إضافةً إلى ضعف البنية التحتية والاجتماعية فيها.

في حين كانت **أقل** المحافظات تسجلاً لمعدلات البطالة **مأديا** بحوالي **21%**، حيث تعد من الأقل كثافة سكانية حيث لا يتجاوز السكان فيها ما نسبته **2%** من إجمالي سكان المملكة، أي حوالي **224** ألف نسمة، كما قد يعزى إلى نشاط قطاع السياحة في تلك المنطقة.

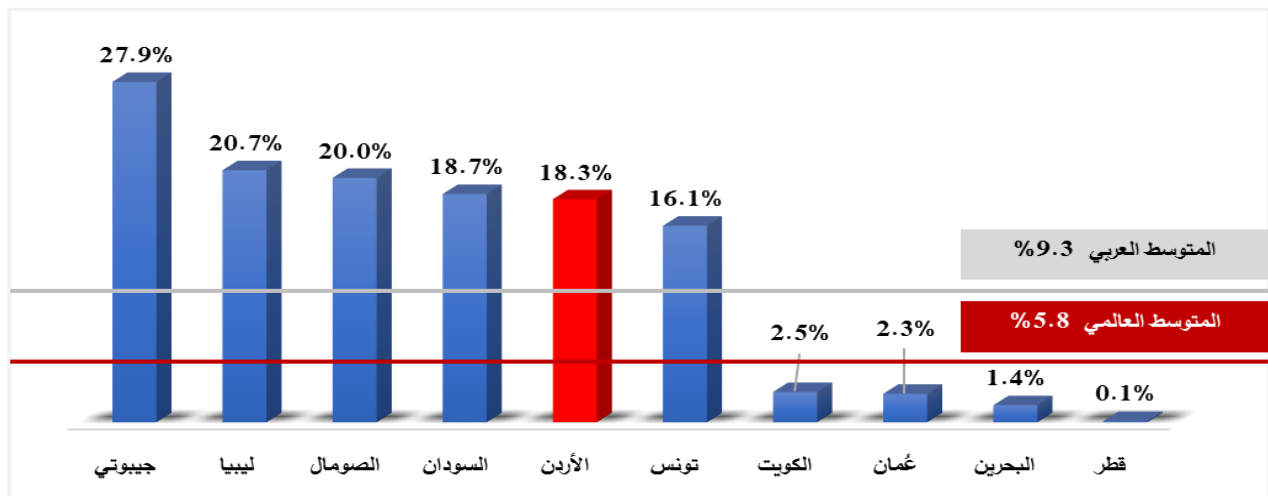
معدلات البطالة في مختلف محافظات المملكة خلال العام 2022



قاعدة بيانات الإحصاءات العامة، العمالة والبطالة 2022

وإذا ما قورن معدل البطالة في الأردن (18.3% للأردنيين وغير الأردنيين) مع الدول الأخرى، نجد أن معدلات البطالة في الأردن تزيد عن المتوسط العالمي البالغ ما نسبته 5.8% وتزيد عن المتوسط العربي أيضاً 9.3%، ويأتي الأردن في المرتبة الخامسة كأعلى الدول العربية تسجيلاً للبطالة خلال العام 2022.

معدلات البطالة في عدد من الدول العربية خلال العام 2022

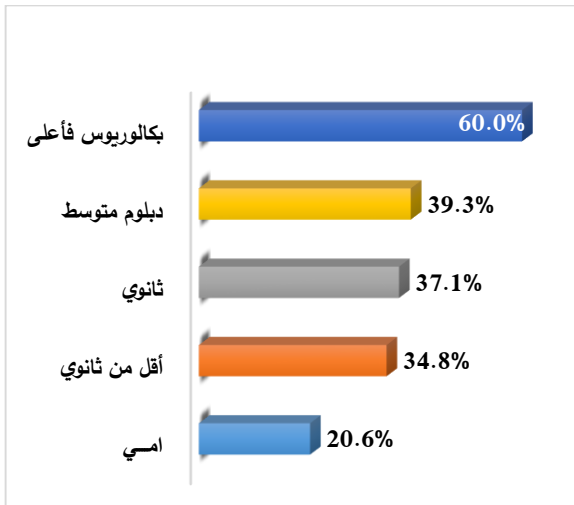


قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية ILO، 2022

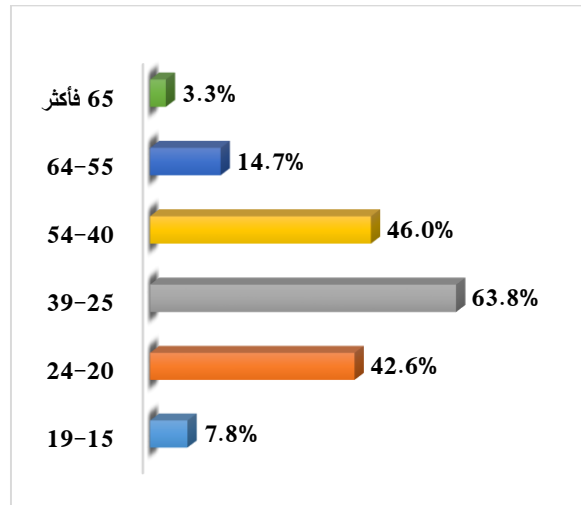
يشير مصطلح المشاركة الاقتصادية بأنه؛ هو نسبة القوى العاملة من السكان الذين هم في سن العمل. يتم حساب معدل المشاركة في القوى العاملة من خلال التعبير عن عدد الأشخاص في القوى العاملة (وهو مجموع عدد الأشخاص العاملين وعدد العاطلين عن العمل) كنسبة مئوية من السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر).

محلياً بلغت نسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة في الأردن حوالي 38.5% مسجلة بذلك تراجعاً طفيفاً عما كانت عليه خلال العام 2021 بحوالي 0.2 نقطة مئوية، ليكون الذكور الأعلى من حيث المشاركة الاقتصادية حيث تصل الى حوالي 60.5% بينما للإناث حوالي 13.8%. بلغت نسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة الأردنية حوالي 33.4% خلال العام 2022، مسجلاً بذلك تراجعاً طفيفاً بحوالي 0.6 نقطة مئوية عما كانت عليه خلال العام 2021، لتصل نسبة المشاركة الاقتصادية بين الإناث إلى حوالي 13.9%، وبين الذكور إلى حوالي 53.1%. وفقاً للفئات العمرية؛ كان الأشخاص ضمن الفئة العمرية (25-39) هي الأولى من حيث معدل المشاركة الاقتصادية، بنسبة تجاوزت 63.8%، وأقلها ضمن الفئة العمرية 65 فأكثر بنسبة لم تتجاوز 3.3%، حيث أن هذه الفئة قد وصلوا سن الشيخوخة ونسبة كبيرة منهم توقفوا عن العمل. كما تتركز معدلات المشاركة الاقتصادية في فئة الحاصلين على شهادة بكالوريوس فأعلى بنسبة تجاوزت 60%، حيث أن هذه الفئة تكون الأكثر جاهزية للدخول إلى سوق العمل والاكثر بحثاً عن العمل داخل الاقتصاد الوطني.

معدل المشاركة الاقتصادية وفقاً للمستوى التعليمي

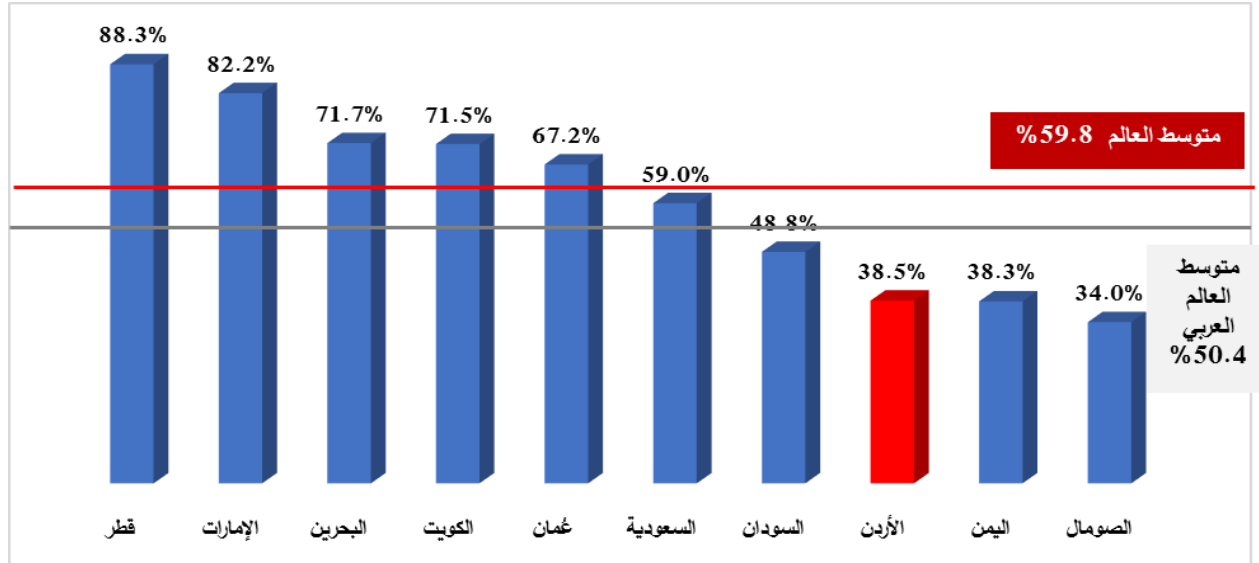


معدل المشاركة الاقتصادية وفقاً للفئة العمرية



وإذا ما قورنت معدلات المشاركة الاقتصادية في الأردن مع الدول الأخرى، نجد أنها **تقل** معدل المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة في الأردن عن المتوسط العالمي للمشاركة الاقتصادية، البالغ حوالي **59.8%**، كما **تقل** عن المتوسط العربي للمشاركة الاقتصادية **50.4%**، كما يأتي الأردن في المرتبة الثامنة عشر عربياً.

معدل المشاركة في القوى العاملة في عدد من الدول العربية خلال العام 2022



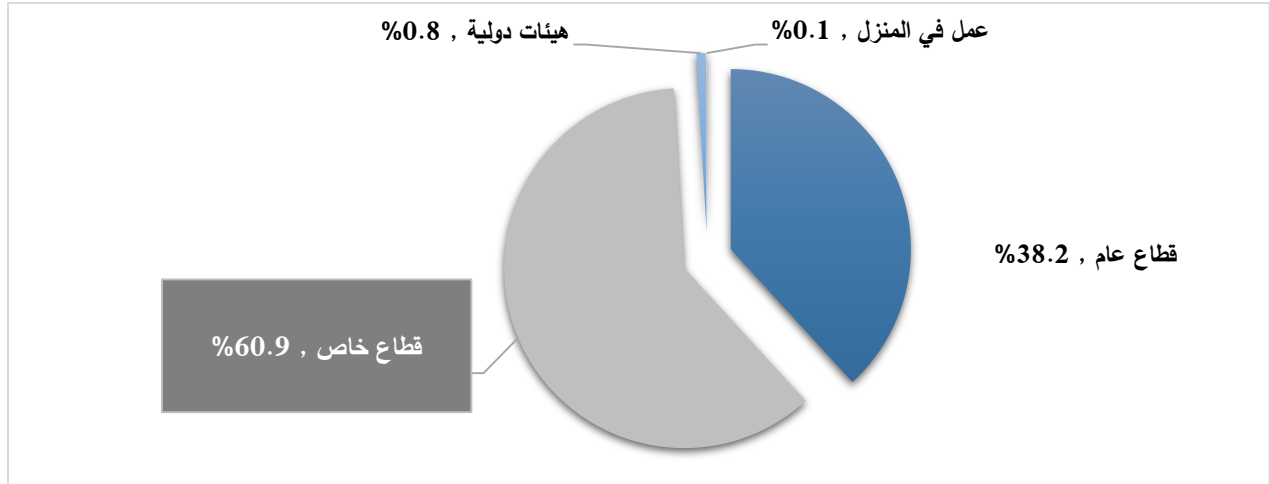
قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية ILO، 2022

معدلات التشغيل؛

تشير نسبة **المشتغلون** إلى؛ عدد السكان المشتغلين منسوباً إلى إجمالي قوة العمل (المشتغلون والمتعطلون)، وقد بلغت نسبتهم داخل الاقتصاد الأردني خلال العام 2022 حوالي **31.5%** من إجمالي القوة العاملة في الأردن، مسجلةً **ارتفاعاً** بحوالي **0.6 نقطة مئوية** مقارنةً مع العام 2021، ولتصل نسبة المشتغلون من **الذكور** إلى **50.5%** ومن **الإناث** **10%**. كما يبلغ نسبة المشتغلين من **الأردنيين** ما يقارب **25.8%** من إجمالي القوة العاملة الأردنية، في حين **لغير الأردنيين** بلغت ما نسبته **45%** من إجمالي القوة العاملة غير الأردنية.

وقد تركزت النسبة الأكبر من المشتغلين في **القطاع الخاص** بنسبة تجاوزت **60.9%**، من إجمالي المشتغلون في الاقتصاد الأردني، وهذا ما يدل على أهمية القطاع الخاص في خلق فرص العمل وتشغيل العمالة المحلية والتخفيف من معدلات البطالة.

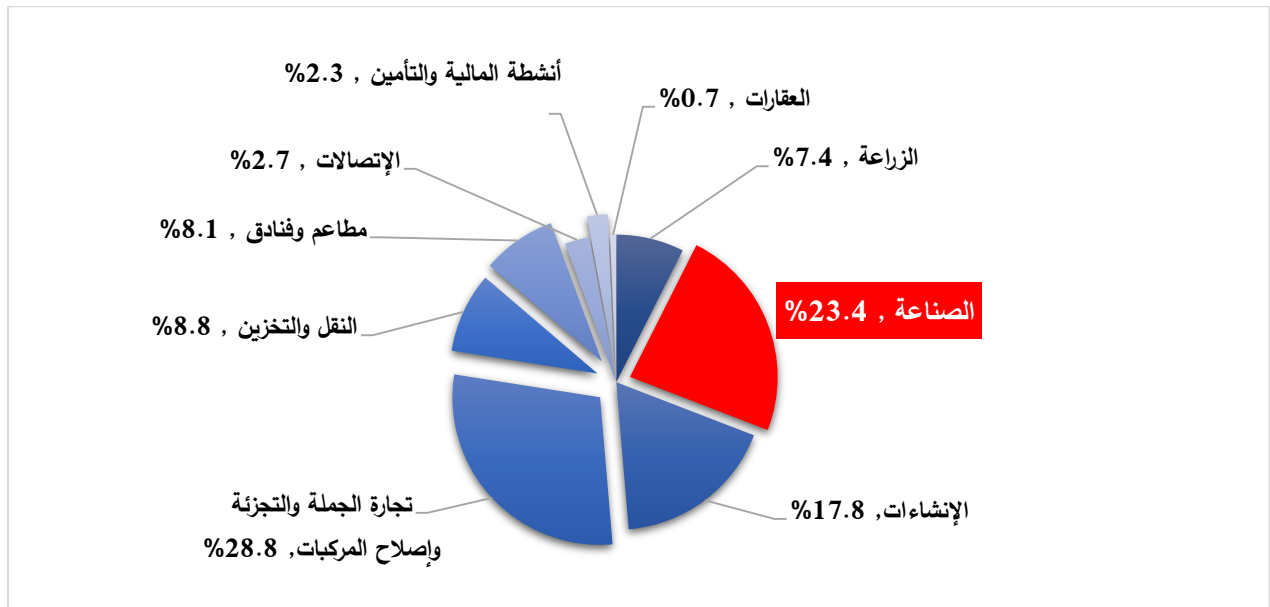
نسبة المشتغلون في مختلف القطاعات داخل الاقتصاد الأردني خلال العام 2022



قاعدة بيانات الإحصاءات العامة، العمالة والبطالة 2022

ووفقاً للقطاع الخاص فقد جاء **القطاع الصناعي ثاني** القطاعات تشغيلاً للعمالة خلال العام 2022، بنسبة تجاوزت **23.4%**، لتأتي بعد قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات الذي حاز على ما نسبته **28.8%** من إجمالي التشغيل في القطاع الخاص، وهذا ما يدل على قدرة القطاع الصناعي على استحداث فرص عمل وتشغيل الأيدي العاملة الأردنية والتقليل من معدلات البطالة، مع ضعف قدرة القطاع العام على استيعاب الأعداد الكبيرة من الشباب، ووقوع كامل العبء التشغيلي على القطاع الخاص.

معدلات التشغيل حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية 2022



قاعدة بيانات الإحصاءات العامة، العمالة والبطالة 2022

جاءت رؤية التحديث الاقتصادي لتحمل بين طياتها رؤى وتطلعات جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حيث أكد جلالته مراراً وتكراراً "نريده مستقبل مشرق نعزز فيه أمننا واستقرارنا، نواجه الفقر والبطالة بكل عزم، ونحد من عدم المساواة، وينطلق شبابنا في آفاق الريادة والابتكار".

تتمحور رؤية التحديث الاقتصادي حول شعار "مستقبل أفضل" وتقوم على ركزتين استراتيجيتين ألا وهما؛ النمو المتسارع من خلال إطلاق كافة الإمكانيات الاقتصادية والإرتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين، حيث يمكن للأردن أن يحقق من خلال الركيزة الأولى قفزات نوعية في النمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل خلال العقد القادم. وسيتم تنفيذ الرؤية من خلال ثمانية محركات للنمو الاقتصادي وقد جاءت **الصناعات عالية القيمة** (تضمنت 6 قطاعات صناعية فرعية) على رأس محركات النمو الاقتصادي، تغطي هذه الثمانية محركات 35 قطاع رئيسي وفرعي تتضمن 360 مبادرة.

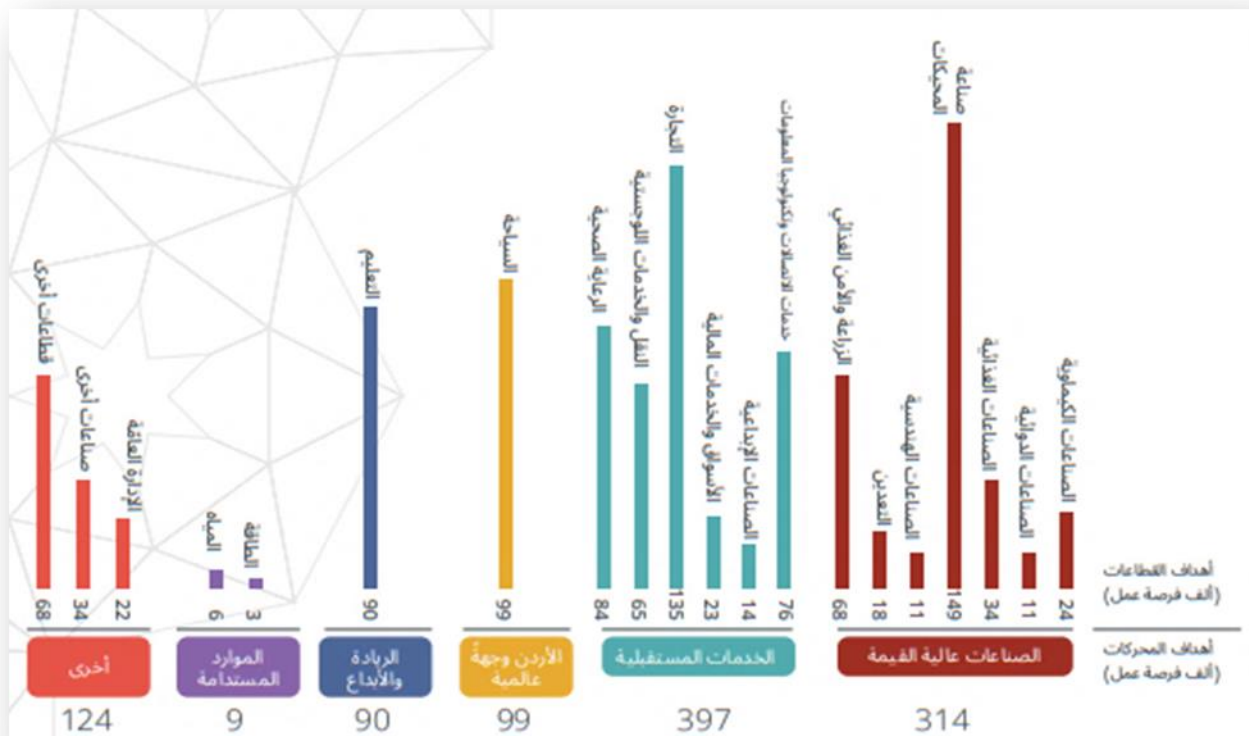
وقد تضمنت الرؤية العديد من الأهداف الاستراتيجية والمستهدفات الطموحة على رأسها؛ **استيعاب أكثر من مليون شاب وشابة في سوق العمل**، وعلى الرغم من أن استحداث فرص العمل يتصدر الأولويات، فإن تحسين صافي الدخل والقوة الشرائية للمواطنين يمثل هدف استراتيجي آخر ضمن الركيزة الاقتصادية، حيث ستشكل القفزة في توفير فرص عمل جديدة بالتزامن مع التحسن المستمر في مستوى الدخل حجر الزاوية لركيزة النمو المتسارع ويمكن لمس نتائج ذلك في الحياة اليومية لجميع المواطنين.

وفي ما يتعلق **بالقطاع الصناعي** تهدف الرؤية إلى رفع معدلات التشغيل داخل القطاع بتوفير **260 ألف فرصة عمل** خلال العقد القادم، ليأتي بذلك القطاع في **المرتبة الثانية** من حيث توفير فرص العمل ضمن رؤية التحديث الاقتصادي ولتحقيق ذلك تضمنت الرؤية العديد من الاستراتيجيات على رأسها **جذب استثمارات** إلى داخل القطاع بما يقارب **11.5 مليون دينار** خلال العقد الماضي أي بما يقارب **1.2 مليون دينار** سنوياً.

وجاء قطاع الصناعات الجلدية والمحيطات الأول من حيث مستهدفات التشغيل بين مختلف القطاعات ضمن رؤية التحديث الاقتصادي، حيث يعد من القطاعات كثيفة العمالة، كما حملت الرؤية العديد من المبادرات الخاصة بالقطاع الكفيلة بإحلال العمالة الأردنية بدلاً من العمالة الوافدة والتي تشكل نسبة كبيرة من إجمالي عمالة القطاع، وجذب المزيد من الاستثمارات إلى القطاع بما يكفل تشغيل المزيد من العمالة المحلية.

ولضمان تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية لا بد من تطبيق كافة المبادرات والبرامج التي تضمنتها الرؤية التي تكفل رفع مستوى التشغيل وتخفيض معدلات البطالة بما يضمن تحقيق نمو اقتصادي مستدام، كما لا بد من تحقيق التكامل ما بين القطاعات الانتاجية المختلفة، وإيجاد حلول حقيقية لمواجهة ارتفاع كلف الإنتاج وعلى رأسها كلف الطاقة بما يضمن ارتفاع القدرة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وعلى رأسها القطاع الصناعي، كما يجب التركيز أيضاً على الابتكار والتطوير وتعزيز عمليات البحث والتطوير واتخاذ كافة السياسات والبرامج الكفيلة بجذب الاستثمارات المتوقعة وفقاً لرؤية التحديث الاقتصادي.

حجم فرص العمل المتوقعة الأنشطة القطاعات الاقتصادية وفقاً لرؤية التحديث الاقتصادي 2033



حجم الاستثمار المتوقع للأنشطة الاقتصادية المختلفة وفقاً لرؤية التحديث الاقتصادي 2033 - مليار

دولار

